

مَرْسُومٌ رَقْمٌ ٩٦٢٦  
إحالة مشروع قانون يرمي الى تعديل المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢  
وتعديلاته (تنظيم قطاع الكهرباء)

إِن رَأْسِ الْجُمْهُورِيَّةِ

بِنَاءِ عَلَى الدِّسْتُورِ  
بِنَاءِ عَلَى الْقَانُونِ رَقْمٌ ٤٦٢ تَارِيخٌ ٢٠٠٢/٩/٢ وَتَعْدِيلَاتِهِ (تَنْظِيمُ قِطَاعِ الْكِبْرِيَاءِ)،  
بِنَاءِ عَلَى إِقْتِرَاحِ وَزِيرِ الطَّاقَةِ وَالْمِيَاءِ،  
وَبَعْدَ مَوَافَقَةِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ بِتَارِيخِ ٢٠٢٢/٥/٢٠،

يُرْسَمُ مَا يَأْتِي :

المادة الاولى : يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى تعديل المادة السابعة  
من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ وتعديلاته (تنظيم قطاع الكهرباء).

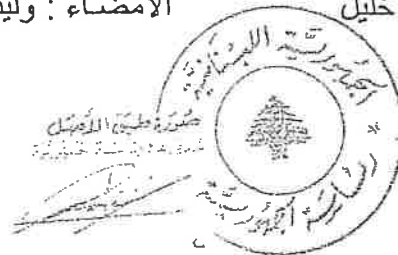
المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعيدا في ٥ تموز ٢٠٢٢  
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

وزير الطاقة والمياه  
الامضاء : وليد فياض

وزير المالية  
الامضاء : يوسف خليل



أنطوان شقير

## مشروع قانون

يرمي الى تعديل المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ وتعديلاته  
(تنظيم قطاع الكهرباء)

المادة الاولى: يضاف الى أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢  
(تنظيم قطاع الكهرباء) النص التالي: .....

" بصورة مؤقتة، لمدة ستة أشهر، ولحين تعيين أعضاء الهيئة الناظمة  
واضطلاعها بمهامها، تمنح أذونات وتراخيص إنتاج الكهرباء من الطاقة  
المتجددة حصراً بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى الطاقة  
والمياه والمالية."

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجبة

إستناداً إلى مرجعية الخطة الوطنية للنهوض بالمستدام بقطاع الكهرباء والتي وافق عليها مجلس الوزراء في القرار رقم 8 تاريخ 2022/3/16 والتي اشارت الى توسيع نطاق الطاقة المتجددة ومن ضمنها مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتلبية هدف 30 بالمئة من الكهرباء المستهلكة بحلول عام 2030،

ولما لحظ القرار رقم 8 تاريخ 2022/3/16 ضرورة تعيين الهيئة الناظمة في العام 2022، وبما ان تعيين الهيئة الناظمة يرتب توفر موارد مالية وبشرية لها بالاضافة الى حاجتها الى وضع انظمتها الداخلية لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها،

ولما كان القانون رقم 288 تاريخ 2014/4/30 ينص على أنه "وبصورة مؤقتة، ولمدة سنتين، ولحين تعيين أعضاء الهيئة واضطلاعها بمهامها، تمنح أنونات وتراخيص الانتاج بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراحي وزيرى الطاقة والمالية"،

ولما كان القانون رقم 54 تاريخ 2015/11/24. مدد العمل بأحكام القانون رقم 288 لمدة سنتين إضافيتين اعتباراً من تاريخ انتهاء مدة القانون المذكور، ولما جرى الاستفادة من القانون 54 عبر اصدار مجلس الوزراء ثلاث رخص انتاج كهرباء من طاقة الرياح بقدرة 226 ميغاوات،

ولما كان القانون رقم 129 تاريخ 2019/4/30 أعاد العمل بأحكام القانون رقم 288 لمدة ثلاث سنوات إضافية اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون 54،

ولما أطلقت وزارة الطاقة والمياه وبالتعاون مع وزارة المالية دعوات للقطاع الخاص للمشاركة في بناء محطات طاقة متجددة على كامل الاراضي اللبنانية، ولما كانت اسعار الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة اخص بكثير من كلفة الكهرباء من الطاقة التقليدية، ولما كان هناك حاجة لزيادة الانتاج من مصادر الطاقة المتجددة،

لذلك،

أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي إذ تحيله إلى المجلس النيابي الكريم ترحو

إقراره.

